الأمم المتحدة

S/2015/227



Distr.: General
1 April 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤) الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة) حتى ٣٠ نيسان/أبريل وطلب مني أن أقدم تقريرا إلى المجلس كل أربعة أشهر اعتبارا من ١ آب/أغسطس ٢٠١٤. ويتضمن التقرير آخر المستجدات عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (S/2014/857). وهو يتضمن أيضاً آخر المستجدات عن تنفيذ ولاية البعثة وتوصيات إلى المجلس لينظر فيها قبل انتهاء ولاية البعثة في ٣٠ نيسان/أبريل.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

٢ - رغم استمرار التحسن النسبي في الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بقيت أجزاء عدة من البلد على درجة عالية من التقلب. وظلت معدلات الإجرام والاشتباكات مرتفعة بين أفراد ميليشيات ”أنتي بالاكا“ وأفراد تحالف سيليكا السابق، لا سيما في الجزء الأوسط من البلد. وشهدت أيضا الفترة قيد الاستعراض ارتفاعا في حدة التوتر والعنف ضد المدنيين متصلا بالهجرة الموسمية لرعاة البقر من قبيلة فولاني. وهدفت الأنشطة غير المشروعة بشكل رئيسي إلى السيطرة على الموارد الطبيعية للبلد وزيادة الأراضي التابع لها في أنحاء عدة من البلد. وظلت جيوب من الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما من المسلمين، تحت تهديد مباشر رغم الجهود المتزايدة في مجالي الحماية والمساعدة التي تبذلها الجهات الفاعلة الإنسانية والقوات الدولية بما فيها البعثة. وعملية سانغاريس الفرنسية وقوة الاتحاد الأوروبي





020415 020415 15-04520 (A)



في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي جميع أنحاء البلد، ظل الوضع الإنساني المتردي يؤثر سلبا على ٢,٧ ملايين شخص، أي ما يمثل أكثر من نصف السكان، يعتمدون على المساعدة الدولية.

٣ - وظلت حالة حقوق الإنسان بالغة الخطورة، إذ أفادت تقارير عدة عن حصول انتهاكات واعتداءات شملت أعمال قتل، ونهب وتدمير للممتلكات، واعتداءات على السلامة الجسدية، وقيودا على حرية التنقل. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أصدرت لجنة التحقيق في جمهورية أفريقيا الوسطى المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) تقريرها النهائي. وخلصت اللجنة إلى أن أطراف النزاع الرئيسية - القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وتحالف سيليكا السابق وميليشيات ”أنتي بالاكا“ - ما برحت ترتكب انتهاكات منتظمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك التطهير العرقي في حالة ميليشيات ”أنتي بالاكا“.

٤ - وفي بانغي، ظلت فصائل ”أنتي بالاكا“ تشكل تهديدا أمنيا رئيسيا. كما أن التهديد المستمر الذي يشكله نحو ٢ ٠٠٠ من مقاتلي تحالف سيليكا السابق وأسرهم الذين التي لا تزال مجمَّعين في ثلاثة مخيمات عسكرية معروفة باسم RDOT و Béal و BSS، في ظل قدرتهم على الحصول على مخزونات كبيرة من المتفجرات والذخائر غير المحروسة، فضلا عن الأنشطة الإجرامية الواسع النطاق التي تقوم بها عناصر مسلحة أخرى، بينها زيادة في خطف السيارات، أبقى العاصمة رهينة خطر تزايد عدم الاستقرار.

٥ - وألقت البعثة القبض على زعيم بارز من ميليشيات ”أنتي بالاكا“ يُدعى رودريغ ناجيبونا، الملقَّب أيضاً بـ ”أنديلو“، في ١٧ كانون الثاني/يناير. وقد دفع اعتقاله بجماعات ”أنتي بالاكا“ إلى القيام بعدد من الأعمال الانتقامية في بانغي بينها: خطف عامل فرنسي في المجال الإنساني في ١٩ كانون الثاني/يناير، أُطلق سراحه لاحقاً في ٢٣ كانون الثاني/يناير؛ وخطف موظف دولي تابع للبعثة في ٢٠ كانون الثاني/يناير أُطلق سراحه في اليوم نفسه؛ وخطف وزير الشباب والرياضة في أفريقيا الوسطى أرميل سايو في ٢٥ كانون الثاني/يناير، وقد أُطلق سراحه في ١٠ شباط/فبراير.

٦ - وخارج بانغي، واصلت الجماعات المسلحة السيطرة على مختلف أنحاء البلد، فسيطرت فصائل ”أنتي بالاكا“ على الغرب، وسيطر تحالف سيليكا السابق على مناطق في الشمال والشرق، وتواصلت الاشتباكات بين هذين الطرفين مع القوات الدولية في المناطق الوسطى من البلد. وواجه البلد أيضا تهديدات مستمرة من جماعات مسلحة أخرى مثل

جيش الرب للمقاومة وتنظيم الثورة والعدالة والجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى. وزادت التقارير غير المؤكدة عن وجود عناصر من تنظيم بوكو حرام على الحدود مع الكاميرون من خطر امتداد أنشطة بوكو حرام من منطقة حوض بحيرة تشاد إلى داخل جمهورية أفريقيا الوسطى. وواصلت جماعات مسلحة عدة جباية ضرائب غير قانونية على السكان والإشراف على أنشطة تعدين غير مشروعة.

٧ - وفي الغرب، كان عدد من المناطق عرضة لتهديد منتظم جراء الأنشطة الإجرامية التي كانت تُعزى أساسا إلى فصائل ''أنتي بالاكا''. وارتبطت حالاتُ التوتر الطائفي في هذه المناطق بوجود جيوب من المسلمين والاشتباكاتُ بالهجرة الموسمية لرعاة البقر من قبيلة فولاني. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أفيد أن مجموعة من الفولاني هاجمت بونديبا في مقاطعة نانا - مامبيريه وأحرقت ٣٠ منزلا. وأفيد عن وقوع هجمات مماثلة في منطقتي باتانكافو وبوكا بمقاطعة أُوهام، أدت إلى تشريد نحو ٠٠٠ ١٠ من المدنيين، وظل الوضع الأمني والإنساني حرجا في مناطق المسلمين وحولها، ولا سيما بيربيراتي وبودا وكارنو وبي كا سينك في بانغي، ويالوكيه. وفي أعقاب عمليات قامت بها البعثة في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في كارنو ونولا، أُلقيَ القبض على زعيمين محليين لفصائل ''أنتي بالاكا'' ما أدى إلى إضعاف المجموعات التابعة لهما.

٨ - وفي وسط البلد وشرقه، سعت فصائل تحالف سيليكا السابق إلى السيطرة على البلدات والموارد. وبسطت الجبهة الشعبية من أجل نهضة جمهورية أفريقيا الوسطى، التي يتزعمها نور الدين آدم، ومقرها كاغا باندورو، سيطرتها على بريا، بقيادة العسكرية أردا هاكوما، بعدما طردت التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة زكريا داماني. وزاد تنظيم الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي جماعة من قبيلة بوله في بمباري بقيادة علي دَراسا، نشاطه الإجرامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير وخاض في الوقت نفسه مناوشات مع جماعات ''أنتي بالاكا'' وفصيلي تحالف سيليكا السابق والجبهة الشعبية من أجل نهضة جمهورية أفريقيا الوسطى والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى، حمايةً لمصالحه الاقتصادية بشكل رئيسي.

٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وقعت اشتباكات بين رعاة للبقر من قبيلة فولاني وميليشيات ''أنتي بالاكا'' في كوانغو بمقاطعة أواكا، ما حمل نحو ٠٠٠ ٢٠ من المدنيين إلى الفرار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي شرقي البلاد، أحيلَ أحد كبار قادة الجيش الرب للمقاومة دومينيك أونغوين إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في ٢٠ كانون الثاني/يناير بدعم من البعثة وشركاء آخرين، بعد استسلامه في ٦ كانون الثاني/يناير في

جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، واصل جيش الرب للمقاومة اعتداءاته على المدنيين في الجزء الجنوب الشرقي من البلاد.

١٠ - وفي ١٠ شباط/فبراير، شنت البعثة وقوات عملية سانغاريس عمليةً في بريا، هوت كوتو، نجحت في طرد عناصر مسلحة تابعة لتحالف سيليكا السابق من كل المباني الإدارية التي احتلتها. وقُتل خلال هذه العملية ٦ من أفراد تحالف سيليكا السابق وأصيب آخرون بجروح وأُلقي القبض على ما لا يقل عن ١٦ عنصرا. وفي اليوم التالي، يسَّرت البعثة وقوات عملية سانغاريس نشر ٣٠ من أفراد الدرك الوطني في بريا لدى قيام رئيس الوزراء محمد كمون بزيارة مشتركة لطمأنة السكان المحليين بأن الدولة ستعمل سريعا على بسط سلطتها.

١١ - وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، أنجزت قوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى ولايتها وأنهت انسحاب ٧٥٠ من أفرادها النظاميين. وفي ١٦ آذار/مارس، بدأت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية في جمهورية أفريقيا الوسطى عملياتها بهدف دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في مجال إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة الهيكلة الاستراتيجية للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

١٢ - وتدهور الوضع الإنساني جرّاء حالات التشرد الجديدة التي شهدتها المناطق الوسطى والشرقية من البلد. فقد نزح أكثر من ٠٠٠ ٥٠ شخص منذ بداية العام لا سيما في مناطق بامباري وباتانغافو وكاغا باندورو، ليصل العدد الإجمالي للمشردين داخل البلد إلى نحو ٠٠٠ ٤٣٦. وحدَّ انعدامُ الأمن من القدرة على تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المعرضين للخطر في ضوء تزايد عدد حالات الخطف المبلَّغ عنها منذ بداية العام. وفي الوقت نفسه، زاد أيضا مجموع عدد اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى في البلدان المجاورة إلى ما يفوق ٠٠٠ ٤٢٥ لاجئ. وظلت خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥ ناقصة التمويل وهي في حاجة ماسّة إلى ٦١٢ مليون دولار.

١٣ - وظلت السبل متقطعة بنحو ٥٠٠ من قبيلة فولاني (بوله) في يالوكه جراء الهجمات التي شنتها ضدهم فصائل ”أنتي بالاكا“. وقُتل ٤٣ من هذه القبيلة منذ وصولهم في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ورغم إحراز بعض التقدم في جمع شمل الأسر وتعزيز جهود الحماية التي تبذلها البعثة والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية، واصلت السلطات المحلية منع انتقالهم إلى مناطق أخرى في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والمبادئ الملزمة قانونا المتعلقة بالتشرد الداخلي، وقوانين أفريقيا الوسطى.

باء - التطورات السياسية وعملية السلام

١٤ - في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وافق رسيما وسيط الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، رئيس جمهورية الكونغو دينيس ساسو نغيسو، على تمديد الفترة الانتقالية للبلد حتى آب/أغسطس بناء على طلب السلطات الانتقالية. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أعلن رئيس الوزراء محمد كمون جدولا زمنيا منقحا للعملية الانتخابية يتوقع إجراء استفتاء دستوري في أيار/مايو وانتخابات تشريعية ورئاسية في تموز/يوليه و آب/أغسطس.

١٥ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، أعلن مكتب رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية عن إجراء تغييرات محدودة في تأليف الحكومة. فجرى تبديل حقائب خمسة وزراء وأُعفيَ أربعة وزراء من مهامهم. وعُهد إلى أعلى أعضاء الحكومة مرتبة، وهما ماري - نويل كويارا وأريستيد سوكامبي، بحقيبتي الدفاع والعدل، تواليًا.

١٦ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، خاطبت كاترين سامبا - بانزا الأمةَ لمناسبة انقضاء السنة الأولى على توليها سدة رئاسة الدولة للمرحلة الانتقالية. وتطرقت السيدة سامبا - بانزا إلى الانتقادات التي وجهتها الجهات الفاعلة السياسية وإلى محاولات زعزعة الاستقرار، وسيطرة الجماعات المسلحة على الأراضي معتبرة إياها عقبات تعترض جهود الحكومة في سعيها إلى تطبيق خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية. ودعت جميع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني إلى البقاء منخرطة بالكامل في إعادة الحياة في البلد إلى حالتها الطبيعية.

١٧ - وفي ١٧ شباط/فبراير، اعتمد المجلس الانتقالي الوطني المشروعَ الأولي للدستور المنقح، وعدَّله ليتضمن إنشاء مجلس للشيوخ. وأرجأ المجلس الانتقالي الوطني المداولات بشأن قانون الانتخابات ومشروع القانون المتعلق بإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة.

١٨ - وفي ١٦ آذار/مارس، التأم فريقُ الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في برازافيل تحت الرئاسة المشتركة للاتحاد الأفريقي وجمهورية الكونغو. وأظهر الاجتماع استمرار الدعم الدولي للعملية الانتقالية واعترف بالتقدم الذي أحرزته السلطات الانتقالية للمضي في العملية السياسية بيد أنه لم يفضِ إلى التعهد بتقديم تبرعات جديدة لسدّ الثغرات الكبيرة في تمويل العملية الانتخابية أو لدعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وحث المشاركون السلطات الانتقالية على الإسراع بإعداد الانتخابات، وعلى إدراج استعراض للإطار القانوني من أجل تحديد الخيارات لتبسيط العملية، واحترام بند الأهلية المنصوص عليه في الميثاق الدستوري الذي يحظر المسؤولين الرفيعي المستوى في الحكومة

الانتقالية من الترشح للانتخابات. وكرر البيان الختامي التأكيد بأن المهلة الزمنية للعملية الانتقالية تنقضي في ١٥ آب/أغسطس.

متابعة اتفاق وقف الأعمال العدائية، والمشاورات الشعبية المحلية ومنتدى بانغي

١٩ - أطلق اتفاق وقف الأعمال العدائية، الموقع في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ في برازافيل، رعاية الرئيس ساسو نغيسو بصفته وسيطا، العمليةَ السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تشمل إجراء مشاورات شعبية على الصعيد الوطني واجتماع مصالحة عقده منتدى بانغي بين الجهات السياسية المعنية والجماعات المسلحة من أجل إنهاء العنف وإعادة الاستقرار إلى البلد. ومع ذلك، فإن آليات تنفيذ وقف الأعمال العدائية، بما في ذلك لجنة المتابعة واللجنة التقنية، لم ترصد بشكل كاف الانتهاكات المتكررة للاتفاق أو تمنعها. واجتمعت لجنة المتابعة واللجنة التقنية في ١٦ كانون الثاني/يناير و ١٩ شباط/فبراير، على التوالي، لاستعراض أعمالهما خلال عام ٢٠١٤ ومناقشة إمكانية إعادة التنظيم.

٢٠ - وبدأت المشاورات الشعبية المحلية في جميع أنحاء البلاد في كانون الثاني/يناير. ورغم التحديات اللوجستية والأمنية الكبيرة، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها تحالف سيليكا السابق، أُنجزت بنجاح المشاورات المحلية بدعم من البعثة في ٦٤ موقعا من المواقع الـ ٧١ المقررة. وهي جرت في ١٦ محافظات، ومقاطعات بانغي الثماني وداخل مخيمات المشردين داخليا، ومع اللاجئين وجماعات الشتات في تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون. وشارك نحو ٠٠٠ ٤ من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في المشاورات المحلية، شكلت النساء نسبة تتراوح بين ٣٥ و ٤٠ في المائة منها في حين بلغت نسبة الشباب ٣٠ في المائة.

٢١ - وفي إطار التحضير لمنتدى بانغي، بدأت لجنته التحضيرية أعمالها في ١٩ كانون الثاني/يناير. وأنشأت اللجنة، بقيادة رئيستها بياتريس إيبايه وهي وزيرة سابقة محترمة وقائدة في المجتمع المدني وعضو حالي في المجلس الانتقالي الوطني، أربعة أفرقة عاملة مواضيعية في مجالات السلام والأمن، والعدالة والمصالحة، والحكم، والتنمية. ويقدم فريق من الخبراء الدوليين والوطنيين الدعم لأعمال اللجنة، بما يشمل مجالات مواضيعية محددة، التي ستستفيد أيضاً من نتائج المشاورات المحلية.

مبادرات الوساطة الخارجية في نيروبي وروما

٢٢ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أدت المناقشات غير الرسمية التي أطلقتها الحكومة الكينية في نيروبي، بطلبٍ من الوسيط الرئيس ساسو نغيسو، إلى التوقيع بالأحرف الأولى

على اتفاقات شارك فيها رئيس الدولة السابق للمرحلة الانتقالية ميشال دجوتوديا والرئيس السابق فرانسوا بوزيزي. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أصدرت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية بلاغا رفضت فيه مناقشات نيروبي ودعت الوسيطَ إلى مواصلة دعم العملية السياسية الجارية. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، عُقد اجتماع لرؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، صدر عنه بلاغ شدد على أن أي اتفاق يوقَّع خارج إطار عملية برازافيل سيُعتبر باطلا ولاغيا.

٢٣ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، توجهت مجموعة من كبار ساسة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى روما تحت رعاية جماعة سانت إيجيديو للتفاوض على نداء موجه إلى مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي. وتكرر الوثيقة تأكيد التزام الأطراف الموقعة عليه بعملية برازافيل، بما في ذلك منتدى بانغي. ودعا الموقعون المجتمعَ الدولي إلى تقديم دعم مالي للعملية الانتخابية وجميعَ المواطنين إلى احترام نتائج الانتخابات.

جيم - التحضير للانتخابات

٢٤ - استحدثت الهيئة الوطنية للانتخابات ٨٨ مكتبا من المكاتب الفرعية المحلية الـ ١٤٢ وأنجزت تقييم ٧٠ موقعا مما يقدَّر بنحو ٣٠٠ ٣ مركز اقتراع. وفي ١١ آذار/مارس، وُقعت اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي بشأن صرف دفعة أولى تبلغ ٨ ملايين دولار في إطار دعم الانتخابات. وستسهل هذه المساهمة، بالاقتران مع مساهمتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفرنسا، فضلا عن تعهد الاتحاد الأفريقي بتقديم ٠٠٠ ٥٠٠ دولار، إطلاق عملية تسجيل الناخبين.

٢٥ - وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اعتُمدت نسخة معدلة من قانون الانتخابات تجمع بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتشجع تسجيل الناخبين بطرق لا تعتمد الاستدلال الحيوي. بيد أنه ما زال يتعين نشر هذا القانون بسبب قرار صادر في ١٦ كانون الثاني/يناير عن المحكمة الدستورية يتعلق بالمواءمة بين أحكام قانون الانتخابات ومشاركة المشردين داخليا واللاجئين في هذه العملية.

٢٦ - وفي ٩ شباط/فبراير، وفي اجتماع مع الهيئة الوطنية للانتخابات وغيرها من الجهات المعنية بالانتخابات الوطنية والشركاء الدوليين، قدمت الهيئة إحاطة للمشاركين بالقيود والتحديات التي تعترض العملية الانتخابية، ودعت الشركاء إلى سداد التبرعات وزيادة إمساك الجهات الوطنية بزمام هذه العملية. وأثار ممثلو بعض الأحزاب السياسية أوجه قلق إزاء الحالة الأمنية السائدة ومعايير الأهلية وارتفاع عدد المرشحين المحتملين.

دال – التطورات الاجتماعية والاقتصادية

٢٧ – ظل اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى يعاني من الركود في عام ٢٠١٤ إذ سجل معدل النمو فيه نسبة ١ في المائة. ووضعت السلطات الانتقالية، بمساعدة من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، آليات لكفالة استدامة إدارة المالية العامة وفقا للاتفاقات التي جرى التوصل إليها مع صندوق النقد الدولي. وتشمل هذه الآليات لجنة لرصد الخزانة العامة يرأسها رئيس الوزراء؛ وهيئة وطنية لرصد استخدام الموارد الوطنية بالتعاون مع الشركاء الدوليين لضمان الشفافية في تخصيص الميزانية الوطنية؛ ولجنة توجيهية يرأسها وزير المال، للإشراف على التحقق من كشوف مرتبات الخدمة المدنية وضبطها، ستعمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

٢٨ – وما زال يتعين على تطبيق برامج التكييف الهيكلي الهادفة إلى تحسين المقبوضات من الإيرادات وتحسين إدارة النفقات، أن تحقق نتائج ملموسة. وبلغ معدل التضخم ١٥,٣ في المائة عام ٢٠١٤ بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ونتيجة لذلك، تدهورت حالة الأمن الغذائي. وأمّنت البرامج الزراعية، الممولة من الشركاء الدوليين، الكفاف الغذائي لنحو ١١١ ٧٥٠ أسرة معيشية في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، فقد بلغ مجموع المقبوضات من الإيرادات الداخلية ٩٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤ مقابل بمبلغ متوقع مقداره ١٠٣ ملايين دولار، رغم توقع تحقيق زيادة بنسبة ٧٠ في المائة لعام ٢٠١٥.

ثالثا – تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

ألف – تقديم الدعم إلى العملية السياسية

٢٩ – من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى باباكار غاي، إضافة إلى ممثلي الخاص لوسط أفريقيا عبد الله باثيلي، عملت الأمم المتحدة مع شركاء دوليين رئيسيين آخرين، بتنسيق وثيق مع موقعي اتفاق وقف الأعمال العدائية من أجل تشجيعها على الالتزام بعملية برازافيل. وواصل الممثل الخاص باثيلي، بصفته ممثل الأمم المتحدة في فريق الوساطة الدولي، العمل على نحو وثيق مع ممثل الاتحاد الأفريقي سومايلو بوبايه مايغا في تقديم الدعم والمشورة إلى الرئيس ساسو نغيسو. وأكد الممثل الخاص باثيلي على أهمية إعادة تركيز العملية السياسية حول عملية برازافيل، على الصعيدين الإقليمي والوطني. وواصلت البعثة تقديم دعم السكرتاري في الاجتماعات الأسبوعية المنتظمة المعقودة مع الشركاء الدوليين، بما فيها جمهورية الكونغو وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية

والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وفريق الوسطاء والبعثة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، التي تُعرف مجتمعة باسم مجموعة الثماني. وجالت المجموعة في زيارات مشتركة مع السلطات الانتقالية على المحافظات المختلفة لتقييم الحالة وتشجيع جميع الأطراف على دعم المشاورات المحلية والتقيد باتفاق وقف الأعمال العدائية.

٣٠ - واضطلع كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بدور حيوي في دعم السلطات الانتقالية من أجل إجراء المشاورات الشعبية المحلية. وقبل بدء العملية، أي الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير، نظمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في شراكة مع وزارة المصالحة، حلقات عمل تدريبية لأفرقة التيسير الـ ٢٨ في بانغي. وقدمت البعثة أيضا، بدعم من القوات الدولية، الدعم اللوجستي والأمني لإجراء المشاورات في جميع أنحاء البلد.

٣١ - وفي إطار الأعمال التحضيرية لمنتدى بانغي، وبطلب من اللجنة التحضيرية، قدمت البعثة المشورة والدعم المنسق إلى اللجنة، بتعاون وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومركز الحوار الإنساني، ومنظمات أخرى ناشطة في مبادرات دعم الحوار والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني إلى الأفرقة المواضيعية التي أنشأتها اللجنة، بما في ذلك إحاطة عُقدت بطلب من اللجنة في ٢٧ شباط/فبراير بشأن المواضيع الرئيسية للمنتدى، وكذلك بشأن التخطيط الشامل للقطاعات وأنشطة التوعية العامة بأعمال المنتدى.

٣٢ - وبدعم من صندوق بناء السلام، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة، بتنسيق وثيق مع البعثة، الاضطلاع بمشاريع لدعم مبادرات المصالحة، بما فيها منتدى بانغي والمشاورات المحلية، وتنفيذ استراتيجية المصالحة الوطنية والنقل الطوعي لعناصر تحالف سيليكا السابقين من معسكراتهم في بانغي إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية أو أي مجتمعات أخرى يختارونها. وقد نُقل حتى تاريخه أكثر من ٨٥٠ من عناصر تحالف سيليكا السابق في معسكرات RDOT وBSS و Béal في بانغي إلى الشرق. كما أطلقت البعثة، بتنسيق وثيق مع السلطات الانتقالية وفريق الأمم المتحدة القطري، مشاريع قائمة على كثافة اليد العاملة مدرّة للدخل لصالح الشباب المعرضين للخطر في المجتمعات المحلية المتضررة من الجماعات المسلحة. وبدأ تنفيذ مشاريع تجريبية في بامباري وبوار وبريا وكاغا باندورو، تهدف إلى تشغيل شباب الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية في أعمال لإعادة تأهيل البنية التحتية المحلية لا تتطلب مهارة في العمل.

باء - دعم الأعمال التحضيرية للانتخابات

٣٣ - لا يزال توفير الدعم للعملية الانتخابية من أولوية قصوى للبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبتنسيق وثيق مع الجهات المعنية الوطنية، وضعت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، خطة عملانية متعددة الاختصاصات ومفهوم عمليات لدعم السلطات الانتقالية في العملية الانتخابية.

٣٤ - وتحدد الخطة الخطوط العريضة للجهود المبذولة لإشاعة بيئة مؤاتية للانتخابات، وتوعية الجمهور والتواصل معه، وتقديم المساعدة التقنية، والرصد، وبناء القدرات. كما تعرض تخطيطاً لوجستياً مفصلا لعملية تسجيل الناخبين، والاقتراع، والدعم المقدم في فترة ما بعد الانتخابات إلى الهيئة الوطنية للانتخابات، وقوات الأمن الداخلي. كما تشمل الخطة تدابير ترمي إلى كفالة مشاركة المرأة واللاجئين والمشردين داخلياً. وفي هذا الصدد، أنشأت البعثة لجنة مخصصة ونظمت ندوة لتوعية الجهات الفاعلة الوطنية بترشيح النساء وبالمشاركة الفعالة في منتدى بانغي والانتخابات.

٣٥ - وواصلت فرقة عمل وحدة الأداء بالأمم المتحدة المعنية بالانتخابات، التي ترأسها البعثة وتضم كل العناصر ذات الصلة من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، عقد اجتماعات منتظمة من أجل تنسيق تقديم دعم انتخابي متكامل إلى السلطات الانتقالية. وأقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع دعم انتخابي بمبلغ قدره ٤٣ ٤٨٣ ٧٤٥ دولاراً وأنشأ صندوقاً مشتركاً لمساهمات الشركاء الدوليين. وعقدت اللجنة التوجيهية للصندوق أول اجتماع لها في ٩ شباط/فبراير لمناقشة تمويل العملية الانتخابية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، بلغ العجز في تمويل مشروع البرنامج الإنمائي نحو ٣٨ في المائة أو مقدار ١٦ ٦٠٨ ٧٤٥ دولاراً.

جيم - حماية المدنيين

٣٦ - وفقاً لاستراتيجية البعثة لحماية المدنيين، استمر عمل آليات التنسيق المتكاملة المتبعة في البعثة لحماية المدنيين على أساس أسبوعي على كل من الصعد الاستراتيجي والعملاني والتكتيكي، وتشمل هذه الآليات المنسق الأقدم للشؤون الإنسانية والممثلين القطريين لكلٍ من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وأفرقة الإدارة العليا المعنية بالحماية موجودة الآن في بانغي وبوار وبريا وكاغا باندورو، وهي تتيح إجراء تقييمات مشتركة للتهديدات والتخطيطَ للاستجابة المنسقة مع الشركاء في المجال الإنساني.

٣٧ - وفي سياق تنقيح مفاهيم العمليات للبعثة، أعيد تصويب خطط نشر البعثة من أجل كفالة استمرار وجود الأفراد النظاميين في مناطق الحماية التي تحظى بالأولوية، مع الاحتفاظ بقوات الرد السريع لمنع التهديدات الأمنية والتصدي لها، والاحتفاظ بقواعد عمليات مؤقتة في أماكن مثل PK5 وبوي - رابي في بانغي. وتراعي أيضا خطط الانتشار والحماية في حالات الطوارئ المخاطر على المدنيين التي قد تنجم عن الرحيل التدريجي للقوات الدولية الأخرى، لا سيما في بانغي.

٣٨ - ويتواصل استحداث أدوات تحليل الإنذار المبكر والرد السريع القائمة على المجتمعات المحلية. ونُشرت بعثات مشتركة للحماية لاستهلال وضع خطط الحماية على مستوى المجتمعات المحلية في المناطق ذات الأولوية مثل باورو وبيربيراتي وبوزوم وكوانغو. وإضافة إلى ذلك، كان العمل جارٍ على استقدام ٢٤ من المساعدين التابعين لشؤون الاتصال المجتمعي لتقديم الدعم إلى العناصر العسكرية للبعثة في التعامل مع المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والسلطات المحلية. وأجريت بانتظام في بانغي دورات تدريبية تمهيدية لموظفي البعثة المدنيين والأفراد النظاميين بشأن حماية المدنيين، بما في ذلك لدعم إنشاء عمليات موحدة للإنذار والرد السريع.

٣٩ - وواصلت البعثة التحديث المنتظم لتقييم المخاطر التطلعي الذي تقوم به لتحديد المجالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات وقائية أو إجراءات استجابة لحماية المدنيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُهلت إجراءات محددة في بانغي وباتانغافو وكاغا باندورو ومبريس ومثلث كوانغو - بامباري - بانغاسو.

دال - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٤٠ - لا تزال حالة حقوق الإنسان مثارا للقلق البالغ. ووثقت البعثة حالات إعدام خارج نطاق القضاء، وتوقيف واحتجاز تعسفيين، ومضايقة، وترهيب، وخطف، واعتداء جسدي، ونهب وتدمير للممتلكات، إضافة إلى العنف الجنسي ضد المشردين داخليا وغيرهم من المدنيين، ارتكب أغلبها عناصر من تحالف سيليكا السابق ومن جماعة أنتي بالاكا. ولا يزال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، لا سيما من المدنيين، يواجهون تحديات جدّية في الوصول إلى العدالة. واضطلعت العناصر المسلحة في بعض المناطق الخاضعة لسيطرتها بأدوار الشرطة والدرك ومارست ”العدالة الشعبية“، الأمر الذي أدى أحيانا إلى تعذيب أو حتى إلى وفاة متهمين بممارسة السحر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت البعثة في ٨٥ حادث انتهاك جديد لحقوق الإنسان، طالت ١٤٢ شخصاً وارتكب معظمها عناصر من تحالف سيليكا السابق ومن جماعة أنتي بالاكا، وجرى التحقق من ٣٩ حادثاً منها وتأكيد وقوعها.

٤١ - وفي الفترة من ٣ إلى ١٤ شباط/فبراير، قامت الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى ببعثتها الرابعة إلى البلد. ودعت الخبيرة المستقلة إلى مواصلة بذل الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب، وأعربت عن القلق بشأن حقوق الأقليات والمشردين داخليا، لا سيما من الطوائف المسلمة. وأعربت عن القلق أيضا بشأن السكان المسيحيين المهددين في المناطق التي يقطنها المسلمون أو في المناطق الخاضعة لسيطرة عناصر من تحالف سيليكا السابق.

٤٢ - ونظمت البعثة دورات تدريبية تمهيدية لموظفي البعثة، ودربت موظفين من ٥٠ منظمة من منظمات حقوق الإنسان في أفريقيا الوسطى على الرصد والتحقيق والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان. وفي ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نظمت البعثة ووزارة المصالحة الوطنية والحوار والنهوض بالثقافة المدنية حلقة عمل مشتركة بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك العدالة الانتقالية، لممثلي الحكومة الانتقالية ومنظمات المجتمع المدني وقادة الرأي وأعضاء نقابة محامي بانغي ومؤسسات وطنية أخرى. وتبادل المشاركون الآراء بشأن الآليات التي يمكن إنشاؤها بهدف كفالة العدالة والحقيقة والتعويضات وعدم تكرار الانتهاكات.

هاء - حماية الطفل

٤٣ - بالرغم من الانخفاض الطفيف في عدد انتهاكات حقوق الطفل المبلغ عنها التي ارتكبها أطراف النزاع، استمر وقوع الأطفال ضحايا للتجاوزات المرتكبة من قِبَل عناصر من تحالف سيليكا السابق وجماعة أنتي بالاكا، فضلا عن جيش الرب للمقاومة. وفي ٧ شباط/فبراير، أُبلغ عن خطف ١٧ طفلا إلى جانب أشخاص بالغين من قِبَل مسلحين سودانيين من ممارسي الصيد غير المشروع، قرب مبريس، في نانا غريبيزي.

٤٤ - وأصدر القائد العسكري لأحد فصائل تحالف سيليكا السابق، ''الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى''، علي داراسا أمراً يقضي بحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم، وهو ما أسفر في مرحلة أولية، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عن انفصال ٤٦ صبياً تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٦ سنة عن جماعة من تحالف سيليكا السابق في بامباري. وأعيد بعد ذلك لم شمل الأطفال بعائلاتهم. واستعدادا لمنتدى بانغي، شارك شباب من أجزاء مختلفة من البلد في عملية المشاورات المحلية. وقدمت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم لتنظيم منتدى للأطفال يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس، قبل منتدى بانغي، للتأكد من إدراج هواجس الأطفال في الحوار الوطني.

واو – العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

٤٥ – دعمت البعثة، من خلال فريقها العامل المعني بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ في جمهورية أفريقيا الوسطى، السلطةَ الانتقالية في وضع استراتيجية وطنية للرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وتقديم الدعم للناجيات. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، أصدرت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية مرسوما بإنشاء وحدة في قوات الشرطة والدرك الوطنية لمكافحة العنف الجنسي. وقدمت البعثة الدعم للوحدة في بناء قدراتها على الاستجابة للإنذارات والتقارير والتهديدات وأحداث العنف الجنسي الجارية.

زاي – بسط سلطة الدولة

٤٦ – اتخذت البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، خطوات حاسمة لاستعادة وبسط سلطة الدولة خارج بانغي. وأطلقت وزارة الإدارة الإقليمية والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفرنسا والاتحاد الأوروبي مبادرة مشتركة لوضع استراتيجية وطنية وخطة عمل قصيرة الأجل دعما لنشر سلطات الدولة بغية توفير الخدمات الأساسية في مجالات الأمن وعملية إعادة التأهيل الأساسية، بما في ذلك إصلاح المباني الإدارية، وتقديم الخدمات العامة وإجراء الحوار المجتمعي. وفي الفترة من ١٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قام مكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام والبنك الدولي ببعثة مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، واتفقت هذه الجهات على زيادة تعاونها دعما لبسط سلطة الدولة في البلد. واتخذ فريق الأمم المتحدة القطري أيضا خطوات لتعميم مراعاة الأمن البشري وتشجيع الحكومة الانتقالية على إدماج الأمن البشري في سياساتها وإجراءاتها. وفيما عدا مقاطعتي فاكاغا وبامينغي – بانغوران، عاد الولاة إلى جميع المقاطعات الأربع عشرة الأخرى. وإضافة إلى ذلك، استأنف ٥٠ من نواب الولاة الـ ٧١ مهامهم.

حاء – العدالة وسيادة القانون

٤٧ – قدمت البعثة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، من خلال عملهما المشترك في إطار الترتيب المتعلق بمركز التنسيق العالمي لشؤون الشرطة والعدالة والسجون، الدعم لوزارة العدل في وضع استراتيجية وطنية لإعادة فتح المحاكم ومرافق الاحتجاز تدريجيا ونشر القضاة الوطنيين وموظفي السجون خارج بانغي في الأماكن التي تحسنت فيها الحالة الأمنية. واستأنفت بعض المحاكم أعمالها في بانغي وجرى إيفاد بعض القضاة إلى ١٢ من مجموع ٢٨ محكمة في جميع أنحاء البلد. وقدمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا الدعم

ونسقتا المساعدات الدولية لتنظيم جلسات المحكمة الجنائية في بانغي، وهي المحكمة الأولى من نوعها التي تنعقد في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠١٠.

٤٨ - ونشرت البعثة جميع ضباط السجون المأذون لهم من الأمم المتحدة وموظفين إضافيين من البعثة في بانغي دعماً لإصلاح نظام السجون في البلد. ومن حيث إدارة السجون، تحسَّنت نوعا ما أساليب التفتيش والمراقبة ومعاملة الأحداث بعد سلسلة من الدورات التدريبية التي وفرها البعثة عن الأمن واحترام حقوق السجناء لقرابة ١٠٠ من موظفي المؤسسات الإصلاحية والأفراد العسكريين العاملين في السجون. وقدمت البعثة الدعم أيضا لتعزيز الأوضاع الأمنية والعامة في سجني بيمبو ونغاراغبا، وأمنت التمويل لإعادة تأهيل مركز الحراسة المشددة بمعسكر دي رو في بانغي. وسيكون هذا المرفق لدى إنجازه صالحا لاحتجاز المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم.

طاء - تنفيذ التدابير المؤقتة العاجلة ودعم إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة

٤٩ - بموجب الفقرة ٤٠ من منطوق القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤)، قامت البعثة، دعماً للسلطات الانتقالية وبالتنسيق مع القوات الدولية، بإلقاء القبض على ما مجموعه ٢٨٣ من المشتبه بهم، بينهم ٢٤ يُزعم بأنهم ارتكبوا جرائم خطيرة (مثل القتل والاغتصاب وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية). وجرى تسليم جميع هؤلاء الأفراد إلى قوات الشرطة أو الدرك الوطنية، واحتُجز حوالى ٨٠ منهم في سجن بانغي المركزي في نغاراغبا. ودعت البعثة إلى مباشرة الدعاوى القانونية ضد الأفراد المحتجزين وفقا للمعايير الدولية، وأسدت المشورة إلى القضاة الوطنيين الذين ينظرون في أخطر الجرائم. ويمثل اكتظاظ سجن بانغي المركزي والافتقار الحاد إلى مرافق الاحتجاز الصالحة للعمل خارج بانغي أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها السلطات الانتقالية والبعثة في تنفيذ التدابير المؤقتة العاجلة.

٥٠ - وأقرَّ مجلس الوزراء في ٦ شباط/فبراير مشروع قانون إنشاء محكمة جنائية خاصة وطنية مختصة بالنظر في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية، وأحاله على المجلس الانتقالي الوطني. وبدأت لجنة القانون في المجلس النظر في مشروع القانون في ١٦ آذار/مارس خلال الدورة العادية للمجلس، التي بدأت في ٢ آذار/مارس. وتنسجم صيغة مشروع القانون هذه إلى حد كبير مع مذكرة إعلان النوايا الصادرة في آب/أغسطس ٢٠١٤ والموقعة بين البعثة والسلطات الانتقالية، لا سيما باستبعاد تطبيق عقوبة الإعدام.

ياء - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥١ - بدأت البعثة التخطيط التحضيري لبرنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعُرضت معايير الأهلية وحصر للجماعات المسلحة على اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني التي يرأسها رئيس الوزراء. وعُرضت أيضا مقترحات تتعلق بهيكل وشكل البرنامج الوطني على النظراء الوطنيين والدوليين للمناقشة. وإضافة إلى ذلك، بدأت البعثة بالتعامل مع الشركاء المحتملين في مرحلة إعادة الإدماج. وبالنسبة لغير المؤهلين للمشاركة في البرنامج الوطني، تعكف البعثة على إعداد مشاريع مجتمعية للحد من العنف سيجري تنفيذها في المناطق الشديدة الخطورة تستهدف الشباب المعرّضين للخطر. وستُشكِّل هذه المشاريع مساهمة حيوية في الجهود الرامية إلى استيعاب العناصر المسلحة التي لا تمثل جزءا من التنظيمات المسلحة التقليدية.

كاف - إصلاح قطاع الأمن والتحقق من سجلات أفراد الجيش

٥٢ - عززت البعثة جهودها في مجال إصلاح قطاع الأمن والتحقق من سجلات أفراد الجيش. ودعمت البعثة اللجنةَ الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن واللجنةَ الفنية لإصلاح قطاع الأمن في إعداد مبادئ استراتيجية لإصلاح القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ومبادئ لإدماج المقاتلين السابقين في قوات الأمن والدفاع، وذلك تمهيدا للمناقشات التي ستتناول هذه المسألة في سياق منتدى بانغي. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة إسداء المشورة إلى السلطات الوطنية بشأن كتيبة من كتائب القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى أُعيد تشكيلها لتكليفها بتوفير الحماية من مواقع ثابتة ووضع معايير لاختيار أفرادها وفقاً لمعايير القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بهدف إنشاء جيش محترف ومتوازن يمثل البلد. وحتى نهاية شباط/فبراير، تم التحقق من سجلات ٦١٥ فرداً من أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى من خلال هذه العملية. وفي ٢٥ شباط/فبراير، أعلنت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية، بحضور ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى، رسمياً عن إعادة الوحدة الأولى التابعة لكتيبة المشاة الإقليمية الأولى إلى الخدمة.

لام - تنسيق المساعدة الدولية

٥٣ - واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعم السلطات الانتقالية في تنفيذ برنامج الاتفاق الجديد لجهود البلد في بناء السلام وإعادة الإعمار. وفي ٢٣ شباط/فبراير، ناقش اجتماع عقده منتدى الشركاء الدوليين في ياوندي، بالتنسيق مع السلطات الانتقالية

وبحضور عدد من وزراء حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس الهيئة الوطنية للانتخابات، الأعمال التحضيرية للانتخابات وسُبل سد الثغرات في التمويل. وواصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم في وضع نظام مشترك لإدارة المعونة وتتبعها.

ميم - مساعدة فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى ورصد تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٩٦ (٢٠١٥)

٥٤ - شرعت البعثة، بالتعاون مع فريق الخبراء، في جمع البيانات عن مصدر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحالتها، ووضعت إجراءات للتعامل مع الأسلحة المصادرة. وحتى الآن، جرى التحقق من ١ ٨٢٩ قطعة سلاح وتخزينُها في مواقع آمنة. ودأبت البعثة على تبادل المعلومات مع فريق الخبراء وتقديم الدعم الأمني خلال عمليات التفتيش عن الأسلحة أو الأعتدة المتصلة بها. وسعت البعثة أيضاً إلى تعزيز قدراتها على منع الجرائم العابرة للحدود الوطنية، بما فيها عمليات النقل غير المشروع للأسلحة، وبدأت في إسداء المشورة الاستراتيجية إلى السلطات الانتقالية بشأن ضرورة منع الجماعات المسلحة من الاستفادة من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

نون - إدارة الأسلحة والذخائر

٥٥ - قام قسم إدارة مخاطر الأسلحة والمتفجرات التابع للبعثة بتحديد وتخزين ما مجموعه ٢ ٤٩٤ سلاحاً من الأسلحة التي عثر عليها في المعسكرات السابقة والأسلحة الأخرى التي ضُبطت خلال العمليات البرية، وقسَّمت ٤,١ طن من الذخائر والأسلحة الموجودة في معسكر Béal ومعسكر فيلق الدفاع العملاني عن الأرض تمهيداً لنقلها أو تدميرها مستقبلا. وقسَّمت البعثة المخزون على ٢٧ موقعا من مواقع تكديس الأسلحة، منها ١٩ مركزا للشرطة والدرك، بالإضافة إلى سجن بانغي الرئيسي. وفي مخيم كاساي في بانغي، يجري تشييد مخزن مؤقت لتخزين ٨٠ طنا من الذخيرة بعيدا عن أماكن إقامة السكان، على النحو الذي أقره وزير الدفاع، كما يجري تشييد مستودع دائم للذخائر من العيار الخفيف. وقامت البعثة بزيارات ميدانية لمعاينة أساليب إدارة الأسلحة والذخائر في ثلاثة مواقع خارج بانغي، أجرت بنتيجتها تقييم مواقع قوات الدفاع والأمن الوطني. ونظمت البعثة أيضا دورات ”لتدريب المدربين“ على التوعية بالمخاطر شملت ٢٩ مدربا يمثلون خمس منظمات إنسانية محلية ودولية.

سين – سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٥٦ – واجه موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني تهديدات أمنية متزايدة متعلقة بالنزاع المسلح والنشاط الإجرامي في شتى أنحاء البلد، بما في ذلك الارتفاع الحاد في عدد حالات خطف الرهائن من قبل العناصر المسلحة التابعة لجماعة أنتي – بالاكا في بانغي وفي أنحاء أخرى من البلد. وبلغ عدد الحوادث الأمنية الخطيرة التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة ٢٢ حادثاً في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٥. ففي ٢٠ كانون الثاني/يناير، خُطفت إحدى موظفات البعثة عندما كانت في طريقها إلى العمل وهي تستقل سيارة تحمل علامة الأمم المتحدة؛ وقد أُفرج عنها سالمة في اليوم نفسه. وظلت مستويات الأخطار الأمنية التي تهدد الموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة مرتفعة عموما في مختلف أنحاء البلد التي توجد فيها جماعات مسلحة.

رابعا – آخر المستجدات عن نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

٥٧ – في مطلع آذار/مارس، نُشر زهاء ٨ ٢١٦ فرداً عسكرياً، أو ما يقرب من ٨٢ في المائة من مجموع القوام العسكري المأذون به للبعثة البالغ ١٠ ٠٠٠ جندي، كما نُشر ١ ٢٠٥ من أفراد الشرطة، أو ما يقرب من ٦٧ في المائة من مجموع القوام الشرطي المأذون به للبعثة البالغ ١ ٨٠٠ شرطي. ونشر أيضا زهاء ٧٥ في المائة (٣٢٨ ضابطاً) من ٤٤٠ ضابط أركان ومراقباً عسكرياً، وأكثر من ٥٠ في المائة (٢٠٤ ضباط) من ٤٠٠ ضابط شرطة. وتشمل هذه الأرقام نشر ٩ كتائب من ١٠ كتائب مشاة، والنشر الجاري للعناصر اللازمة لتمكين العنصر العسكري، فضلا عن النشر الكامل لسبع وحدات ومفرزتين متقدمتين من ١٠ وحدات شرطة مشكّلة. ولا تزال البلدان التي كانت تساهم بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه تأخيرات في رفع مستوى المعدات المملوكة للوحدات إلى معايير الأمم المتحدة. ويتوقع أن تبلغ البعثة كامل قدراتها العملانية بنشر نسبة ٩٠ في المائة من القوام المأذون به بحلول نيسان/أبريل، بما يشمل نشر ١٠ كتائب مشاة و ٩ وحدات شرطة مشكلة، باستثناء الوحدات والأصول الجوية التي لم تتلق البعثة بعد تعهدات بتقديمها أو التي لم توفرها بعد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

٥٨ – وتقوم الوحدات التمكينية العسكرية بمهامها، وهي تتألف من مرفقين طبيين من المستوى الثاني، وسرية نقل، ووحدة من وحدتين مروحيتين عسكريتين، ووحدة

من ثلاث وحدات إشارة، وثلاث وحدات هندسية. ولضمان توفير قدرة عملانية فعالة، تتألف الأصول الجوية للبعثة من ثلاث طائرات مروحية وطائرتين ثابتتي الأجنحة تقوم بمهام داخل منطقة البعثة. وفي سبيل تحسين الاتصالات الاستراتيجية، وسعت البعثة نطاق بث إذاعة غيرا من بانغي إلى بامباري وبريا وكاغا باندورو.

٥٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كان ٩٠ في المائة من قوام الموظفين المدنيين المأذون به للبعثة قيد التوظيف. وأُذِن بتوظيف ٦٦٦ موظفا مدنيا إضافيا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وبـ ٧٢ منصبا إضافيا لشؤون الانتخابات في شباط/فبراير ٢٠١٥، ليصل مجموع الموظفين المدنيين المأذون بهم إلى ١ ٥٤٦ موظفا. وحتى ٣١ آذار/مارس، تم شغل ٣٦ في المائة من جميع المناصب المأذون بها للبعثة، في حين كان العمل جارٍ على ملء نسبة إضافية تبلغ ١٥ في المائة. وتمثل النساء ٣٠ في المائة من القوام الحالي للموظفين المدنيين، وهن يشغلن ٢٦ في المائة من الوظائف الإدارية من الرتب المتوسطة والعليا.

خامسا - مراجعة مفهوم البعثة والمفهوم العسكري والمفهوم الشرطي ومفهوم الدعم

٦٠ - في رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير (S/2015/85)، طلبت إلى المجلس رسمياً أن يأذن بزيادة ٧٥٠ فرداً عسكرياً و ٢٨٠ فرداً من أفراد الشرطة للبعثة بحيث يتسنى نشر كتيبة مشاة إضافية ووحدتين من وحدات الشرطة المشكّلة، إضافة إلى ٢٠ من موظفي الإصلاحيات والسجون. وفي وقت لاحق، أوفدت إدارة عمليات حفظ السلام فريق مراجعة متعدد الاختصاصات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢ إلى ١٧ شباط/فبراير، لكي يساعد البعثة في تنقيح مفهوم البعثة الخاص بها وفي مراجعة مفهوم عملياتها العسكرية والشرطية ومفهوم الدعم.

٦١ - وأشار فريق المراجعة فيما خلص إليه من نتائج إلى أن البعثة، رغم تحسن الوضع الأمني في بانغي، نشرت كتيبة مشاة إضافية لتأمين بانغي وكلفت جزءا من الكتيبة الاحتياطية لقواتها، وقوامها ٤٥٠ جنديا، بمهمة تأمين العاصمة في أعقاب أعمال العنف التي شهدتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وأشار فريق المراجعة إلى أن الأخطار التي تهدد بانغي امتدت أيضا إلى المحيط المباشر للمدينة، مما استلزم توسيع رقعة منطقة عمليات فرقة عمل بانغي. وفيما يخص القوام الحالي المأذون به من الأفراد النظاميين، خلص فريق المراجعة إلى أن فرقة العمل لا يمكنها أن تغطي المناطق النائية من بانغي بالكامل وأن تبقي في الوقت ذاته على مستوى انتشارها المقرر في جميع أنحاء البلد. فأهمية تأمين بانغي في الأشهر المقبلة ستكون من الأهمية بما يجعل لزاما على البعثة، ما لم تحصل على كتيبة إضافية، أن تراجع

مستوى انتشارها المقرر سابقا، مما سيُحدث فراغا في شمال شرقي البلد. وسينطوي هذا بدوره على مخاطر كبيرة بالنسبة إلى الدعم المقدم لتوفير الأمن في سياق الانتخابات ولبسط سلطة الدولة. وخلص فريق المراجعة أيضا إلى أن هناك حاجة إلى زيادة ٤٠ ضابطا من ضباط الأركان والمراقبين العسكريين ضمن الحد الأقصى المأذون به للقوات، ليصل العدد الإجمالي إلى ٤٨٠.

٦٢ - أما في ما يخص عنصر الشرطة، فقد أكد الفريق أن هناك حاجة إلى زيادة ٢٨٠ شرطيا، أو ما يعادل وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة، لأن هناك وحدتين مكرستين حاليا لتوفير الحماية والدعم لكبار المسؤولين والمنشآت الرئيسية في أفريقيا الوسطى. وأشار الفريق أيضا إلى أن شرطة البعثة ستستنفد قدراتها المتاحة إلى أقصى حد في أداء المهام المتعلقة بالانتخابات، وفي دعم قوات الأمن الداخلي، وأنشطة سيادة القانون، وتنفيذ التدابير المؤقتة العاجلة، وتقديم الدعم إلى المحكمة الجنائية الخاصة، وبسط سلطة الدولة خارج بانغي، في حدود قدراتها المتاحة.

٦٣ - ويتمثل أحد مبادئ التخطيط الرئيسية التي يقوم عليها مبدأ نشر الأفراد النظاميين في البعثة، والذي أقره الفريق أيضا، في أن الاحتياجات من أفراد الشرطة ستزيد بينما ستقل الاحتياجات من الأفراد العسكريين بتحسن الظروف الأمنية وإحراز تقدم في عمليات إصلاح قطاع الأمن والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والحد من العنف الطائفي. وترد النتائج التي توصل إليها فريق المراجعة في مشروع تنقيحات مفهوم البعثة ومفهوم العمليات العسكرية والشرطية وعمليات الدعم. وقد استُرشد بهذه النتائج أيضا في وضع خطة العمليات التي ستنفذ دعما للانتخابات.

سادسا - الملاحظات

٦٤ - رغم وقوع تحسن نسبي مستمر، فإن الحالة الأمنية لا تزال متقلبة في جمهورية أفريقيا الوسطى ولا يزال شعبها عرضة لمستويات مرتفعة من العنف من قبل الجماعات المسلحة والنشاط الإجرامي المتزايد والنزاعات الطائفية التي لا تزال مشحونة بدوافع عرقية ودينية. ولا يزال ازدياد ضبابية الخط الفاصل بين أعمال العنف الإجرامية وأعمال العنف المرتكبة بتحريض سياسي يشكل تهديدا متواصلا للسكان المدنيين ويقوض الجهود الرامية إلى إبقاء العملية الانتقالية على المسار الصحيح. ولا يزال يساورني قلق بالغ من استمرار الانتهاكات والإساءات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي والجنساني التي ترتكب ضد المدنيين دون عقاب. وأحثّ بشدة كافة الأطراف على أن تلتزم مجددا باتفاق

وقف الأعمال العدائية المبرم في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ وأن تتخذ خطوات ملموسة، بدعم من المجتمع الدولي، لضمان حماية المدنيين وتهيئة الظروف المؤاتية لعودة المشردين إلى ديارهم.

٦٥ - وتمر الفترة الانتقالية بمرحلة حرجة. وقد حققت جمهورية أفريقيا الوسطى ومواطنوها إنجازا كبيرا مهما باستكمال عملية التشاور الشعبية المحلية التي أجريت في جميع أنحاء البلد، بدعم من البعثة. وإنني أشجع جميع الأطراف المعنية الوطنية على أن تقوم، بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين، باغتنام فرصة انعقاد منتدى بانغي للنهوض بالسلام والاستقرار وضمان أن تسفر نتائج المشاورات المحلية والمنتدى عن التوصل إلى اتفاق وتوافق آراء وطني بشأن المسائل الرئيسية التي تقع في صلب الأزمة. وتشمل هذه المسائل الحوكمة السياسية والاقتصادية؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو التوطين لأفراد الجماعات المسلحة والأطفال المجندين في صفوفها؛ وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إعادة تشكيل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لجمهورية أفريقيا الوسطى؛ وإقامة العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب؛ وتحقيق المصالحة، بما في ذلك آليات العدالة الرسمية والانتقالية. وسيكون إدماج منظورات المرأة وأولوياتها في جميع هذه المجالات مهما لإحلال سلام دائم ومستدام.

٦٦ - وسيكون منتدى بانغي وإجراء انتخابات ذات مصداقية شاملة حدثين رئيسيين صوب إتمام المرحلة الانتقالية بنجاح. ومن المهم للغاية تجنب الجهود الموازية وكفالة استمرار نزاهة العملية السياسية وإجراء حوار شامل وتشاركي. وفي الوقت نفسه، أود التأكيد على أن الأفراد والكيانات، ومؤيديهم، الذين يعملون على تقويض السلام والاستقرار والأمن، قد حُددوا ويمكن تحديدهم لتُتخذ ضدهم تدابير محددة عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٩٦ (٢٠١٥).

٦٧ - وقد وضعت البعثة وشركاء الأمم المتحدة خطة شاملة لتوفير دعم تقني ولوجستي وأمني للسلطات الانتقالية لإجراء العملية الانتخابية، التي تتضمن إجراء استفتاء مقرر على الدستور وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية. ولا بد أن أؤكد مجدداً على أن المهام العملانية ضخمة وأن التحديات اللوجستية جسيمة بالنظر إلى صعوبة البيئة الأمنية واستمرار غياب سلطة الدولة والإدارة العامة في أجزاء كثيرة من البلد. ومن الضروري تولي السلطات الوطنية زمام الأمور وتعزز إرادتها السياسية حتى يتسنى إجراء عملية التصويت في موعدها، بما في ذلك فيما يتعلق باعتماد مدونة قانونية منقحة للانتخابات. وإنني أحث جميع الأطراف الفاعلة في العملية الانتخابية، بمن فيها السلطات الانتقالية والهيئة الوطنية للانتخابات، على التعجيل بالتحضيرات من أجل إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشفافة وجامعة. وأود أن أتوجه بالشكر إلى الشركاء، بمن فيهم الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي

وفرنسا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين يقدمون موارد للانتخابات، وأحث الشركاء الدوليين الآخرين على تقديم دعم إضافي في الوقت المناسب للعملية الانتخابية، لا سيما من خلال تمويل صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشترك المتعدد المانحين للانتخابات.

٦٨ - ويمثل إنهاء الإفلات من العقاب هدفاً رئيسياً وشرطاً مسبقاً ضرورياً لتحسين الحالة الأمنية، والنهوض بالعملية السياسية، وتوفير العدالة لضحايا الانتهاكات. وسيتعين استكمال عمليات القبض على مرتكبي الجرائم، من قبل البعثة وغيرها من القوى الدولية أو بدعم منها، بمحاكماتٍ عادلة وعمليات احتجاز تتسم بالسلامة والأمن وتنفذ في ظروف إنسانية. وإنني أشجع السلطات الوطنية على التعجيل باعتماد مشروع القانون بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية. وسيكون من الحيوي للشركاء الإقليميين والدوليين توفير دعم مالي وأشكال أخرى من الدعم لمساعدة السلطات الانتقالية في إنشاء المحكمة وتشغيلها. وإنني أحث الدول الأعضاء على النظر في إمكانية إعارة قضاة أو اتخاذ أي ترتيبات أخرى لمساعدة السلطات في توظيف قضاة معينين دولياً للعمل في المحكمة الجنائية الخاصة الوطنية. وسيتعين أيضا إيلاء الاعتبار لحماية القضاة العاملين في هذه القضايا وحماية الضحايا والشهود. وإضافةً إلى ذلك، فإنني أشجع السلطات الوطنية على القيام، من خلال عملية شاملة وتشاركية، بوضع استراتيجية أوسع نطاقا لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان العدالة لضحايا الجرائم المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى تمشياً مع الجهود الأوسع الرامية إلى تحقيق العدالة الانتقالية.

٦٩ - وإلى جانب الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين حماية المدنيين، يتعين إيجاد بدائل مستدامة وذات مصداقية تتعلق بمن حملوا السلاح. ويجري حاليا البدء في تنفيذ مشاريع مجتمعية للحد من العنف في المناطق المعرضة لمخاطر عالية وينبغي توسيع نطاق هذه المشاريع لتشمل الشباب العاطل عن العمل وتهيئ بيئة مؤاتية لتحقيق المصالحة. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة ماسة للتوصل إلى اتفاق بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في إطار العملية السياسية، وإلى إطلاق برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي لذلك الاتفاق أن يعالج الأسباب الأساسية للنزاع ويحدد مكاسب السلام للأطراف المعنية. وإضافةً إلى ذلك، سيكون من المهم لمواطني جمهورية جنوب أفريقيا الاتفاق على رؤية ومبادئ ونهج استراتيجي لبناء قطاع أمني متوازن، بما في ذلك بناء قوات مسلحة وقوات شرطة ودرك وطنية جرى إصلاحها وتكون شاملة للجميع ومتسمة بالمناقبية المهنية، باعتبارها الأساس لعملية أوسع نطاقاً لإصلاح قطاع الأمن.

وإنني أرحب في هذا الصدد بإطلاق بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي ستعمل على نحو وثيق مع البعثة والشركاء الآخرين.

٧٠ - وإنني أشجع الأطراف المعنية الوطنية على التوصل إلى توافق آراء بشأن سبل العمل في المستقبل في هذه المجالات الحيوية في سياق منتدى بانغي، والشركاءَ الإقليميين والدوليين على تقديم الموارد اللازمة لدعم تنفيذ هذه المبادرات المهمة. وينبغي لمنتدى بانغي أن يهدف أيضا إلى التوصل إلى اتفاق وتوافق للآراء على الصعيد الوطني بشأن الدمج الفردي للمقاتلين السابقين على أساس معايير صارمة للأهلية.

٧١ - ولا يزال الفقر المدقع المنتشر على نطاق واسع، وانعدام المساواة، والإقصاء السياسي والاجتماعي، والتنافس على الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والإفلات من العقاب بصورة دائمة، وضعف الدولة، تشكل المكونات الرئيسية للأزمات المتكررة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الراهنة استمرار تقديم الدعم الإقليمي والدولي للتأكد من إتمام المرحلة الانتقالية وما بعدها للبلد بنجاح، وتحقيق المساءلة المتبادلة من أجل دفع البلد باتجاه التعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة بما يتسق مع إمكانات البلد الاقتصادية العالية. وإنني أشجع السلطات الانتقالية على تعزيز تحسين الحوكمة وكفالة وجود إطار يمكن من خلاله للمجتمع الدولي الاستمرار في تقديم الدعم للميزانية، مع تعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية من أجل تحسين شفافية الإدارة المالية العامة والمساءلة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧٢ - وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العواقب الإنسانية الوخيمة المترتبة على العنف الجاري، الذي أسفر عن أزمة معقدة ومطولة لها انعكاسات إقليمية في ما يتعلق بحماية المدنيين؛ فهناك ٠٠٠ ٧٠٠ ٢ من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة إلى مساعدة إنسانية، ولا يزال نحو نصف مليون لاجئ يعيشون في المنفى في بلدان مجاورة، ولا تزال الأقليات مستهدفة ومعرضة للعنف البالغ. وفي حين يتعين بذل المزيد من الجهود لتعزيز المصالحة والعودة، فإنني أحث بقوة السلطات الانتقالية على التمسك بالتزامات جمهورية أفريقيا الوسطى بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان لضمان حرية الحركة لجميع السكان دون تمييز. وإنني أشعر بالقلق أيضاً لخضوع جهود الجهات الفاعلة الإنسانية لقيود متزايدة فرضتها الأوضاع الأمنية المتقلبة والهجمات المباشرة التي تنفّذ ضد العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، والتي تحول دون وصول المساعدة إلى الأشخاص الأكثر احتياجا إليها. وبالنظر إلى شدة انكشاف السكان المدنيين للأخطار، أود التأكيد مرة أخرى على ضرورة تقديم دعم مستمر وفي الوقت المناسب لخطط الاستجابة الإنسانية.

٧٣ - وقد انتهت البعثة من نشر ٨٠ في المائة من الأفراد النظاميين، وستكون قد انتهت بحلول نيسان/أبريل من نشر كامل قدراتها العملانية. وإضافةً إلى ذلك، فقد دفعتني الحالة الأمنية والانتخابات المقبلة إلى أن أوصي في رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٩ كانون الثاني/يناير بأن يأذن المجلس بزيادة محدودة قدرها ٧٥٠ فرداً عسكرياً و ٢٨٠ من أفراد الشرطة للبعثة، من أجل تمكينها من نشر كتيبة مشاة إضافية ووحدتين من وحدات الشرطة المشكلة، إلى جانب ٢٠ ضابطاً إضافياً من ضباط الإصلاحيات. وأرحب اعتماد المجلس القرار ٢٢١٢ (٢٠١٥) في ٢٦ آذار/مارس، الذي يأذن بزيادة هذه القدرات الإضافية، التي ستُنشر بسرعة خلال الأشهر المقبلة.

٧٤ - وفي انتظار انقضاء الولاية الأولية للبعثة في ٣٠ نيسان/أبريل، من المهم أن نتذكر التقدم الذي أحرز في جمهورية أفريقيا الوسطى في العام الماضي. فالعملية السياسية، برغم بعض حالات التأخير والتشتت عن الهدف، ماضية في مسارها وتتحرك قدما بعد إجراء عملية ناجحة للتشاور الشعبي الوطني. وشهدت الحالة الأمنية، رغم استمرار تقلبها، تحسناً نسبياً خلال العام منذ انتشار البعثة إلى جانب انتشار قوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سانغاري. ورغم استمرار وجود تحديات كبيرة، فإن حماية المدنيين تتحسن تدريجياً نتيجة لتنسيق جهود الحماية وتوجيهها. وبدأت عمليات اعتقال أشخاص بارزين تحدث فرقاً في الجهد الضخم المبذول لإنهاء الإفلات من العقاب.

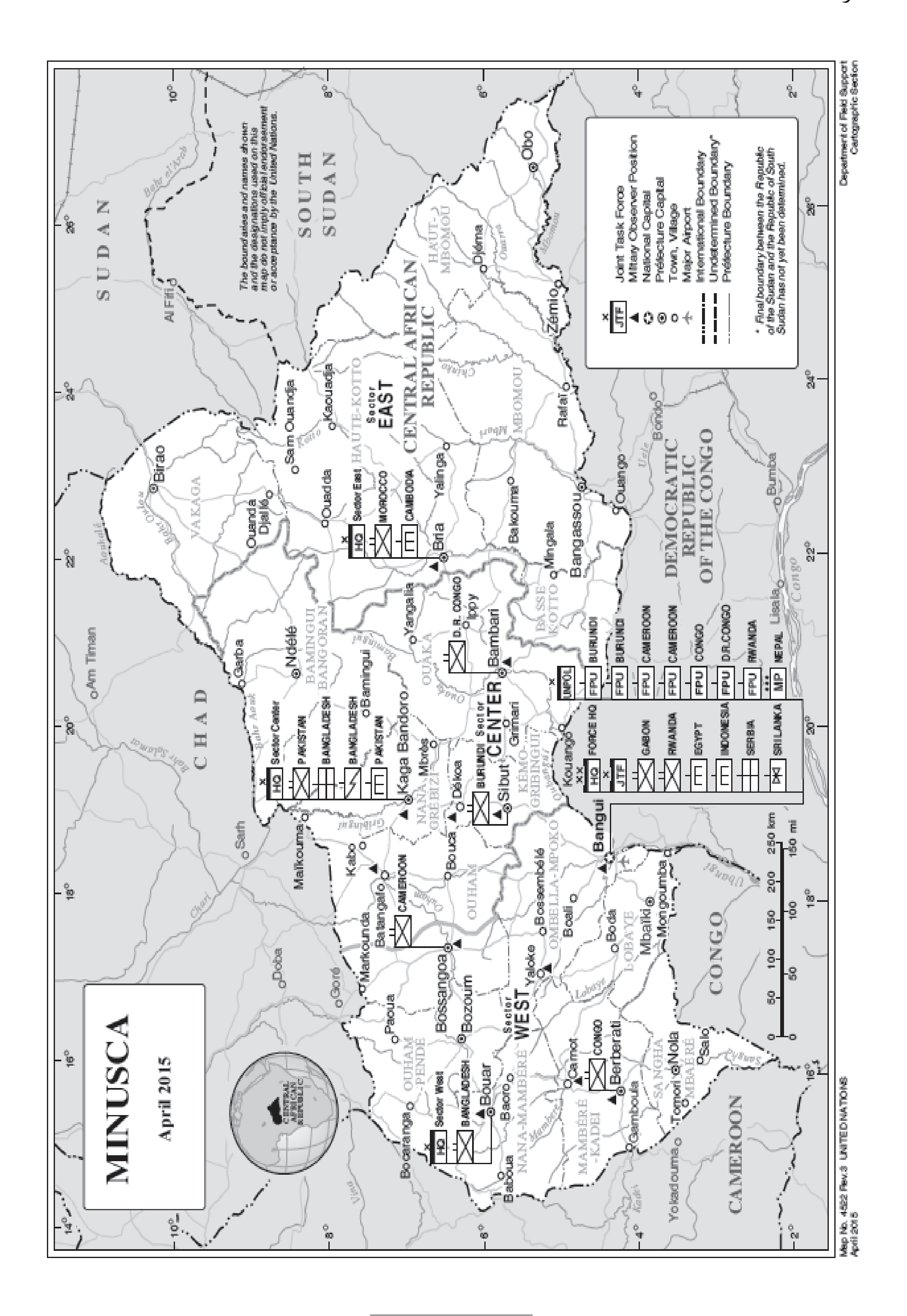
٧٥ - وحتى يتنسى مواصلة هذه الإنجازات واستثمارها، أوصي بتمديد الولاية الحالية للبعثة لمدة عام عند المستوى المأذون به وهو ٧٥٠ ١٠ من الأفراد العسكريين، من بينهم ٤٨٠ من ضباط الأركان والمراقبين العسكريين، و ٠٨٠ ٢ من أفراد الشرطة، من بينهم ٤٠٠ ضابط شرطة و ٤٠ من موظفي المؤسسات الإصلاحية. ومع استمرار إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، أشجع مجلس الأمن على النظر في أن يطلب إلى البعثة أن تعطي الأولوية أيضاً لتوفير المشورة الاستراتيجية في مجال السياسات وتنسيق الجهود الدولية في مجال إصلاح قطاع الأمن خلال الفترة القادمة. وسيتسم تجديد ولاية البعثة في مجال الانتخابات بأهمية حيوية أيضا، وينبغي أن يؤكد ذلك على الدور الداعم الذي تضطلع به البعثة فيما يتعلق بتوفير دعم تقني وعملاني ولوجستي، بما في ذلك تهيئة بيئة أمنية مؤاتية؛ وبذل المساعي الحميدة ودعم الجوانب السياسة للعملية الانتخابية ورصد وإبلاغ انتهاكات حقوق الإنسان قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها؛ والدور القيادي الذي تضطلع به البعثة في تنسيق الدعم الانتخابي الدولي للسلطات الانتقالية.

٧٦ - وفي ضوء المساهمة الإيجابية التي قدمتها عمليات الاعتقال التي قامت بها البعثة في إطار مكافحة الإفلات من العقاب، ينبغي أيضاً تجديد ولاية البعثة في ما يتعلق بالتدابير المؤقتة العاجلة. وفي هذا الصدد، وإضافة إلى الولاية المتمثلة في دعم العدالة وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، أُوصي بأن تناط بالبعثة ولاية متميزة لمساعدة السلطات الانتقالية في العمل، إلى جانب الشركاء الدوليين، على إنشاء وتشغيل المحكمة الجنائية الخاصة الوطنية.

٧٧ - وأشجع أيضاً ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى وممثلي الخاص لوسط أفريقيا على مواصلة العمل على نحو وثيق على معالجة التهديد الذي يفرضه جيش الرب للمقاومة في أعقاب نقل دومينيك أونغوين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما سيسمح بإجراء المحاكمة الدولية الأولى لأحد قادة جيش الرب للمقاومة.

٧٨ - وأعرب عن امتناني لممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة، باباكار غاي، لجهوده التي لا تكل. وأود أن أعرب عن تقديري العميق للعمل الذي يقوم به أفراد البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والفريق القطري الإنساني في بيئة خطرة يستحيل التنبؤ بها. وأود أن أعرب عن عميق التعازي لبلدان وأسر موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أعرب أيضاً عن امتناني لممثلي الخاص في وسط أفريقيا، عبد الله باثيلي، لدوره في الوساطة الدولية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الاتحاد الأفريقي، والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات للشرطة، وإلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبلدان المانحة، والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية، على جهودها المستمرة لإنهاء معاناة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى.

خريطة


MINUSCA
April 2015
SUDAN
SOUTH SUDAN
CHAD
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
CONGO
CAMEROON
Sector EAST
Sector CENTER
Sector WEST
Bangui
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Joint Task Force
Military Observer Position
National Capital
Préfecture Capital
Town, Village
Major Airport
International Boundary
Undetermined Boundary*
Préfecture Boundary
* Final boundary between the Republic of the Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Map No. 4522 Rev.3 UNITED NATIONS
April 2015
Department of Field Support
Cartographic Section